

على الخلاف

من «العمل» إلى «الصحة» اليوم: «هدنيون» يلتقون على «خطاب الشيوعي»

«كلنا متضررون، يعني كلنا مسؤولون». تحت هذا الشعار، تخرج مجموعات «هدنية» اليوم للتظاهر في مسيرة تبدأ من وزارة العمل وتنتهي عند وزارة الصحة؛ الوزارتان المسؤولتان عن الحلفين الأكثر ارتباطاً بفساد السلطة الحاكمة. فيما تنسق هذه المجموعات مع الحزب الشيوعي لتحركات اوسع تنبئ عناوين إصلاح اقتصادية واجتماعية وضريبية، فيما يقف التباين السياسي حاضراً حول شعار «كلن يعني كلن»

رأس ابراهيم

من أمام وزارة العمل، تنطلق اليوم في الساعة الواحدة بعد الظهر، بعض المجموعات التي سبق لها أن تعاونت خلال الانتخابات النيابية، السابقة تحت مظلة تحالف «وطني»، بالإضافة إلى اتحاد الشباب الديمقراطي واتحاد نقابات العمال والمستخدمين وبعض الناشطين المستقلين، في تظاهرة نحو وزارة الصحة، لماذا؟ «من أجل نظام صحي واستشفائي متكامل، تفعيل قانون العمل اللبناني المتعلق بتصحيح سنوي للاجور، فرض الحد الأدنى للاجور والضمان الاجتماعي للعمال»، التظاهرة استكمال للحزب الذي بدأ في عيد الاستقلال الماضي «استقلالنا عن استغالككم» ويأتي ضمن سلسلة نشاطات لاحقة

يرى احد الناشطين المستقلين ان ابتعاد بعض المجموعات الليبرالية ساعد في الوصول الى عناوين مشتركة مع الشيوعي

تشارك فيها هذه المجموعات (ابزرها المرصد الشعبي للفساد، بيروت مدينتي، حراك المنأ الأعلى، نحفي، طلعت ريحتكن، لبلدي، كافح، الحركة الشبابية للتغيير، مع وائت التجربة الانتخابية لتوضيح المصالح والأضرار الليباني بعناوين إصلاحية واضحة ترتكز على العدالة الاقتصادية والاجتماعية والإصلاح الضريبي.

في عام 2015، اختلفت هذه المجموعات على بعض العناوين، ولا سيما أن بعضها أراد التركيز على أزمة الغفايات حصراً، دون التطرق إلى ملفات أخرى. فحصل تباين على مصطلح «العدالة الاجتماعية» وصوابية المناداة بفرض ضرائب وتعددية على الأفراد وأخرى على المصارف، فضلاً عن أزمة احتلال الاملاك العامة البحرية والوكالات الحصرية، إضافة إلى خطة لتوزيع الخسائر ومعالجة الدين العام.

لكنهم اليوم «يسبقون الحزب الشيوعي إلى هذه العناوين، بعدما عدل خطابه، فيما ابتعدت بعض المجموعات التي تحمل أفكاراً ليبرالية، ما سمح بالتلاقح بين هذه المجموعات والشيوعي».

وأنت التجربة الانتخابية لتوضح المصارف، فضلاً عن أزمة احتلال الاملاك العامة البحرية والوكالات الحصرية، إضافة إلى خطة لتوزيع الخسائر ومعالجة الدين العام.

نقابيون يتحركون من خارج روابطهم... وهيئة التنسيق، غير موجودة

قائمة الحاج

مجدداً، تجانب «هيئة التنسيق النقابية» الحركات الشعبية والمدنية، الهيئة التي لم تجتمع فعلياً منذ أكثر من سنة، لن تجتمع لتقرر ما إذا كانت تشارك في تظاهرات اليوم أو الغد أم لا، أو لتتخذ موقفاً منها بالحد الأدنى.

بالطبع، ليست المشكلة في أن «رابطني التعليم الثانوي والمهني منشغلتان بانتخاباتهما هذا الشهر، أو في أنّ المنظمين يأخذون التحرك إلى عناوين تحرفه عن مساره»، كما يقول رئيس رابطة معلمي التعليم الأساسي الرسمي بهاء تدمري، ويضيف: «نحن اولاد

المستقلين. إلا أن هذا لا يعني أن التوافق هنا يلغي التباين السياسي بين المجموعات والحزب الشيوعي، حيث لا تزال هذه النقطة موضع نقاش، ولا سيما من ناحية شعار «كلن يعني كلن» الذي يحفل رافعهو كل القوى السياسية المشاركة في مجلس النواب والحكومة المسؤولة عن أزمات البلاد.

ماهر ابو شقرا، أحد الناشطين في حركة «الحقفي» يرى أن «تظاهرة



الاختلاف في السياسة موجود، لكنه لا يزال على المعركة الاقتصادية التي يعضها الجميع اليوم في سلم اولوياتهم (مروان طحطح)

اليوم والتظاهرات اللاحقة تأتي لتحمل الخطاب السياسي الذي شكل اساس برنامجنا الانتخابي السابق، وتحديداً المناداة بالعدالة الاقتصادية والضريبية التصاعدية التي نريدها تصاعدية جداً» ويشير إلى أن «الحقفي» ستكون داعمة لتظاهرات يوم الأحد التي ستم في المناطق، على أن تشارك في التظاهرة الشاملة يوم الأحد 20 كانون الثاني المقبل» تحرك يوم غد والأحد الذي

«هدنيون» يلتقون على «خطاب الشيوعي»

اعتداء على نشاطات في بعامنا

مساء أمس، تعرضت ناشطات في حركة «الحقفي» للاعتداء بالضرب من قبل أحد موظفي بلدية الجديدة

- الشوف، في سوق بقعاتا التجاري، أثناء توزيعهن منشورات تدعو إلى المشاركة الواسعة في تظاهرة اليوم، وقد نشرت ندى ناصيف، الفتاة التي تعرضت للضرب، فيديو على صفحتها على فيسبوك، تشرح فيه ما حصل داخل البلدية، مسمية الأذى المختارة، إلى ذلك، أصدرت «لحفي» بياناً على الأثر استنكرت فيه الحادثة، داعية العتدين شخصياً وكل موظفي القطاع العام والخاص إلى المشاركة في التظاهرة التي تنادي أولاً بحقوق العمال. ودعت القوى السياسية في الشوف إلى التماهي مع مواقفها

الإعلامية الحريصة على العمل السياسي الديمقراطي، محتفظة بحقها بملاحقة العتدين قضائياً. (الأخبار)

مختصمة

يعرف الاسمر ان التبايع بين الاتحاد العمالي والحزب الشيوعي ان

التباينات الشيوعية أكبر من أن يرد دعم كلامي، وهو حكماً يدرك أنهم يتجنبون التعاون معه لأنهم يرونه «مغلاً للسلطة، لا للعمال».

في سياق آخر، ترى مصادر في الحزب الشيوعي أن لتعدد التحركات إيجابياتها وسلبياتها حسب آراء الاقتصاد الريعي، و«اعتماد سياسات إعادة توزيع قادرة على حماية الفئات الأضعف اجتماعياً»... «لسنا شيوعيين بطرحنا»، يقول أبو شقرا، «إنما الحزب الشيوعي يحمل طروحات واقعية»، نقطة الاختلاف قد تكون «في موضوع شمل كل اطراف السلطة بالمسؤولية عن الأزمة، وهو ما نعتبره امراً أساسياً؛ نرفض تنزيه أحد أو وضع اليد مع أشخاص محسوبين على بعض أحزاب «السلطة».

اشكالية «كلن يعني كلن» التي طرحها أبو شقرا، ليست هامساً بالنسبة إلى الناشط في المرصد الشعبي بالمناسبة الفساد واصف الحركة بالحكيبة في الأخير، «لا نملك رفاهية طالما أن ما يجمعنا هو وجود

أزمة نظام وغياب العدالة الاجتماعية والاقتصادية وتحكم المصارف بالذولة»، لذلك «نحن نشارك بتظاهرة اليوم التي شاركنا في تنظيمها وتظاهرات الاحديين المقبلين لأن جزءاً من عناوينها يتأسسنا؛ شرط عدم تبرئة أي جهة من السلطة ولا يتحول التحرك إلى تصفية حسابات المجموعات اليوم حاملة شعار «كلنا متضررون، يعني كلنا مسؤولون»، أما لماذا التركيز على وزارتي العمل والصحة، فالن «هذين القطاعين هما الأكثر ارتباطا بفساد النظام وعنونا مواجهة أساسية مع السلطة».

ويعد انقطاع عن المشاركة، إن كان رسمياً في الانتخابات النيابية أو في التحركات الشعبية، تعود «بيروت مدينتي» لتضع يدها بيد الآخرين. وتقول نائلة حجيج، الناشطة في هذه المجموعة، إن «تجربة الانتخابات كانت بمثابة صغعة لتذكرنا بأنه لا أمل من دون التحالف معاً واستيعاب بعضنا بعضاً، ما يحصل اليوم إيجابي جداً، ويفترض أن يشكل وسيلة ضغط حقيقية على السلطة»، فيما يوضح زميلها في «بيروت مدينتي» حيار خوري أن هناك لجنة مشتركة تعمل على التنسيق بين كل التحركات وعناوينها، ويتم الإعلان عن تحركات لاحقة، منها طلبية ومنها في ملفات متخصصة»؛ لمبعاً «الاختلاف في السياسة الضيقة موجود، ولا نكره، لكنه لا يؤثر على المعركة الاقتصادية التي يعضها الجميع اليوم في سلم اولوياتهم».

في سياق آخر، ترى مصادر في الحزب الشيوعي أن لتعدد التحركات إيجابياتها وسلبياتها حسب طريقة التعاطي معها. فإذا كانت نتاج تراكمات تشملها بعناون عام، فذلك جيد ومطلوب، وخصوصاً أن هناك مجموعات معنية بملفات معينة مرتبطة بالمشكلة السياسية الاقتصادية الشاملة، أما إذا تحول العمل إلى فوضى وكثرة مطالب، فيضبح «الشنكاش» وتضع معه هدافنا. ويوضح المصدر أن شعار «كلن يعني كلن» ييسط المسألة، فعلى سبيل المثال، لا يمكن القول «كلن ضد الزواج المدني، لأن في السلطة طرفاً وما، ولا يمكن أيضاً القول إنهم كلهم فاسدون أو طائفون لأن هناك بعض الاستثناءات». يتطلب الأمر هنا «تحديد معنى هذا الشعار، وربما القول «كلن» يعني كلهم وسؤلون ويحمون النظام الطائفي والمحاصصة وهو ما نوافق عليه».

سيكون الاتحاد العمالي العام الفائت الأكبر عن التحركات التي يشهدها لبنان بدءاً من اليوم، لكن رئيسه يجزم بأنه يدعمها كلها قلباً وقالباً، أما ماذا لم يشارك، فتلك قضية مرتبطة بصراعات خربها لبنان طويلاً بين «من يدعي تمثيلاً العمال، والعمال أنفسهم

إيلي الفرزلي

ما الذي يمنع الاتحاد العمالي العام من أن يكون في صلب التظاهرات المطلوبة التي تطلق اليوم وغداً، وتصل إلى ذروتها في العشرين من الشهر الجاري؟ وكيف يكون رئيس الاتحاد بشارة الاسمر «مع هذه التظاهرات قلباً وقالباً»، كما قال له «الأخبار»، ولا يكون جزءاً منها؟ بالنسبة إلى الاسمر، يبدو أن القصة شكلية، وهي تتعلق بعدم دعوته إلى المشاركة وعدم التنسيق معه. لكنه، مع ذلك، لا يتردد بتأكيد دعمه لأي تحرك شعبي أو عمالي، ممنهنا لو وجهت إليه الدعوة.

يعرف الاسمر ان التبايع بين الاتحاد العمالي والحزب الشيوعي ان

التباينات الشيوعية أكبر من أن يرد دعم كلامي، وهو حكماً يدرك أنهم يتجنبون التعاون معه لأنهم يرونه «مغلاً للسلطة، لا للعمال».

في سياق آخر، ترى مصادر في الحزب الشيوعي أن لتعدد التحركات إيجابياتها وسلبياتها حسب طريقة التعاطي معها. فإذا كانت نتاج تراكمات تشملها بعناون عام، فذلك جيد ومطلوب، وخصوصاً أن هناك مجموعات معنية بملفات معينة مرتبطة بالمشكلة السياسية الاقتصادية الشاملة، أما إذا تحول العمل إلى فوضى وكثرة مطالب، فيضبح «الشنكاش» وتضع معه هدافنا. ويوضح المصدر أن شعار «كلن يعني كلن» ييسط المسألة، فعلى سبيل المثال، لا يمكن القول «كلن ضد الزواج المدني، لأن في السلطة طرفاً وما، ولا يمكن أيضاً القول إنهم كلهم فاسدون أو طائفون لأن هناك بعض الاستثناءات». يتطلب الأمر هنا «تحديد معنى هذا الشعار، وربما القول «كلن» يعني كلهم وسؤلون ويحمون النظام الطائفي والمحاصصة وهو ما نوافق عليه».

في منطقة مشتعلة»، وتحت هذا الشعار، تردّ السلطة على سؤال عن موقفها من التحرك الذي دعا إليه الحزب الشيوعي ومجموعات مدنية مدى قدرة هذا التحرك على إحداث تغيير أو خرق، أو حتى انقلاب على منظومة الفساد القائمة، وفي كل مرة تتدخل فيه «القدرة المحسوبة» لتخزيه أو تجعله هزئلاً، يسأل لماذا أي تحرك شعبي في البلاد ليس مكتوباً له النجاح؟ طبعاً لا يتعلق الأمر وحده بأن التحركات المطلوبة التي تحمل شعارات محقة، تفنقر في أحيان كثيرة إلى مساندة أولئك الذين يجلسون في منازلهم ويكتفون بمتابعة ما يحصل. علماً أن المطالبة بالماء والكهرباء ورفض الموت على أبواب المستشفيات، والشكوى من ارتفاع أسعار المحروقات وربطة الخبز لا تحتاج إلى استئذان، ولا حقوقهم. وقد دعا البشير النصارى إلى المشاركة في المظاهرات الخاصة بالمقاعدين تمهيداً للمساس بالمعاش التقاعدي والانقراض على التقديمات الصحية والاجتماعية وتوحيدها عند السوق الدنيا، من دون أن يستعين أن تكون هداية نية لعدم تفتت الأساتذة المتمرنين في صاك التعليم الثانوي الرسمي. كذلك ثمة إعادة طرح لتقييم الرؤساء للموظفين لتحقيق هدف التعاقد الوظيفي، برأي سعادة، لا بديل عن حماية القطاعات الشعبية الواسعة (TVA) إلى التلويح برغف الدعم عن المحروقات والخبز ناهيكم عن

سياسة

الاتحاد العمالي لا يتحرك من دون دعوة!

تعاقبوا على السلطة ومحاکمة المرتكبين الفاسدين».

رئيس الاتحاد الوطني للنقابات كاسترو عبد الله، يطلق على الاتحاد العمالي العام تسمية «اتحاد أحزاب السلطة»، ويتساءل ما الذي يمنعه من الدخول في صلب القضايا المللمية للعمال؟ ما الذي يمنعه من أن ينفود معركة حقيقية لتصحيح الأجور في القطاع الخاص، التي لم تصحح منذ عام 2012 بدل الارتفاع بالمطالبة عرضاً بهذا التصحيح؟ بالنسبة إلى عبد الله، الذي اتصل بالاسمر متضامناً معه بعد الدعوى التي رفعها عليه وزير الاقتصاد رائد خوري، ومستنكرًا الاعتداء على الحريات النقابية، فإن التبايع الكبير لا ينتهي بالكلمات. وبالرغم من أن الاتحادين التقيا على أكثر من قضية مطلبية، منها اعتصام عمال دباس واعتصام المستاجرین الغامی، إلا أن ذلك لا يلغي حقيقة ساطعة بالنسبة إلى الشيوعيين، عنوانها تغطية رئيس الاتحاد لعلمية تفريغ لجيوب اصحاب المصارف والشركات المالية الكبرى، وفرض نظام ضريبي تصاعدي على الدخل والإرباح والريوع، ورفع السرية المصرفية عن الحسابات المالية للمسؤولين الذين

تعاقبوا على السلطة ومحاکمة المرتكبين الفاسدين».

رئيس الاتحاد الوطني للنقابات كاسترو عبد الله، يطلق على الاتحاد العمالي العام تسمية «اتحاد أحزاب السلطة»، ويتساءل ما الذي يمنعه من الدخول في صلب القضايا المللمية للعمال؟ ما الذي يمنعه من أن ينفود معركة حقيقية لتصحيح الأجور في القطاع الخاص، التي لم تصحح منذ عام 2012 بدل الارتفاع بالمطالبة عرضاً بهذا التصحيح؟ بالنسبة إلى عبد الله، الذي اتصل بالاسمر متضامناً معه بعد الدعوى التي رفعها عليه وزير الاقتصاد رائد خوري، ومستنكرًا الاعتداء على الحريات النقابية، فإن التبايع الكبير لا ينتهي بالكلمات. وبالرغم من أن الاتحادين التقيا على أكثر من قضية مطلبية، منها اعتصام عمال دباس واعتصام المستاجرین الغامی، إلا أن ذلك لا يلغي حقيقة ساطعة بالنسبة إلى الشيوعيين، عنوانها تغطية رئيس الاتحاد لعلمية تفريغ لجيوب اصحاب المصارف والشركات المالية الكبرى، وفرض نظام ضريبي تصاعدي على الدخل والإرباح والريوع، ورفع السرية المصرفية عن الحسابات المالية للمسؤولين الذين

بشارة الاسمر: مع التحرك قلباً وقالباً، لكن لم أدم إليه

أحزاب في السلطة تهرب إلى اتهام حزب الله!

وقوف حزب الله وراء هذه التحركات، بهدف الإمساك بالشارع، وهي تهمة يرفضها الحزب، مؤكداً أن «من يعتقد ذلك، لا بقراً شيئاً في السياسة». فحزب الله «ليس في وارد استخدام أحد، كما أن الذين يتحركون لا ينتظرون إيعازاً من الحزب»، وفيما تتدفق حركة أمل بتأكيد أن «التظاهر حق لأي مواطن ولا يُمكن منع أي جهة تقرر التحرك»، تعتبر مصادر سياسية أن «أحزاب التسوية لا ترى نفسها معنية بالتظاهرات، لكنها تنتظر لتحدد حجم الحراله، بعد أن أفرزت الانتخابات النيابية الأخيرة الأجزاء الفعلية للأحزاب». وفي هذا الصدد استغربت المصادر «بيان المطالبة بالموازنة الأخير الذي لأول مرة في التاريخ يؤكد تفهم نزول الناس إلى الشارع، وكأنه يحتمل على التظاهر. وهذا الأمر لم يحصل ولا حتى في عزّ الانقسام بين فريقي 8 و14 آذار».

بمعدل عن الاتهامات والردود، لا بدّ من التوقف عند التعاطي البارد للسلطة مع هذا التحرك، وهو الذي باتي في لحظة داخلية حساسة جداً، فالعقّة الاقتصادية ومشكلة الوقود اللبني والعلاقة مع سوريا، وبيئهما تعثرّ تحالف الحكومة، كلها ملفات تشغل بال السياسيين أكثر من «تحرك» قد يكون محدوداً في شكله وجمعه ولن يؤثر عليها «حسب ما تعتقد القوى السياسية».